ISSN: 1112-9212 / EISSN 2602-5043	2022 (02) 15	مجلة تطوير العلوم الاجتماعية (66،46)
تاريخ النشر: 2023/03/03	تاريخ القبول: 2023/02/19	تاريخ الاستلام: 2022/12/09

الإشكالات البيئية والتنمية المستدامة كموضوع سوسيولوجي

Environmental problems and sustainable development as a sociological topic

نصيرة سالم [1] *

[1] جامعة العربي ين مهيدي أم البواقي (الجزائر).

ملخص: إن تسارع المشكلة البيئية وآنيتها المجتمعية سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي، قد دفعت العديد من الباحثين إلى الاهتمام بدراسة مجالات التفاعل بين الاجتماعي والبيئي وربطه بكل مستويات التحليل الاجتماعي، انطلاقا من الفرد وسلوكه، الى المجتمع وأولوياته والدولة واستراتيجياتها التنموية؛ ومن أجل ذلك حاول هؤلاء الباحثون إيجاد مناهج جديدة تأخذ بعين الاعتبار المعطى البيئي، ليس كمجال يتحكم فيه الإنسان، بل بوصفه نسقا يؤثر ويتأثر بالفعل البشري؛ وهذا ما سنحاول توضيحه بالتفصيل في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الاشكالات البيئية التنمية المستدامة، البيئة.

Abstract:

The acceleration of the environmental problem and its societal immediacy, whether at the local, national or global level, has prompted many researchers to pay attention to studying areas of interaction between the social and the environment and linking it to all levels of social analysis, starting from the individual and his behavior, to society and its priorities and the state and its development strategies; For this reason, these researchers tried to find new approaches that take into account the environmental given, not as a field controlled by humans, but rather as a system that affects and is affected by human action. This is what we will try to explain in detail in this article.

Keywords: Drugs; Opium War; India Company;19 th cenyry; Cocaine.

*Corresponding author, e-mail: djamilalhadja2021@gmail.com

مقدمة:

إذا كان ارتباط ميلاد السوسيولوجيا بالثورة الصناعية بأوروبا وما تمخض عنها من أثار اجتماعية تمثلت بتفكك بنى المجتمع التقليدية وبرز الفرد كفاعل أساسي في الحركية المجتمعية، فان المسالة البيئية أبانت عن النذر الأولى لمشكلة استمرار الحياة البشرية على وجه الأرض منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، لتتأكد مع بداية القرن الحادي والعشرين بسبب التأثير السلبي لحضارة الإنسان في التوازن البيئي؛ هذا التأثير السلبي الذي صار بنيويا سينعكس على نمط التعامل الإنساني من جديد على الطبيعة، لكونه أصبح يهدد وجوده، وبهذا ستدخل المشكلة البيئية ضمن المجلات الاجتماعية، بحيث تأكد تأثيرها على التنظيم المجتمعي والفعل الاجتماعي: في المجال الصحي والحركية المجتمعة والتنظيم الصناعي وإنتاج المخاطر والمجال الفلاحي والحضري، إلى حد أنه بدأ يعيد هيكلة علاقات السلطة بين المجتمعات والدول.

كما أنه انطلاقا من التعريف الذي اعطي للتنمية المستدامة، فهي تسمح للأجيال الحالية أن تستجيب لحاجاتها، من دون المساس بقدرات الاجيال اللاحقة للاستجابة لرغباتهم، في هذا الاطار فإن الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي للتنمية يستدعي مسألة الاستدامة الاجتماعية، ويقتضي من الاستراتيجيات التنموية– على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها– أن لا تؤدي إلى اختلالات مجتمعية من شأنها أن ترهن إمكان تحسين وتطور مستوى العيش لدى الأجيال الحالية واللاحقة.

2– الاشكالات النظرية لبروز موضوع البيئة كحقل للبحث الاجتماعي:

اقترنت البيئة كموضوع للبحث داخل الحقل العلمي ضمن العلوم الطبيعية؛ أي بمعنى عزلها عن مجال الثقافة؛ لكن مع تزايد تأثير الانسان في مجاله البيئي وتأثره بهذا الاخير، استدعى الأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل أو التفاعل بين الانسان والبيئة لأن المشكلات البيئة أصبحت تطرح مشكلات اجتماعية ، كذلك استدعى اختلاف مستويات التأثير والتأثر بين الانسان والبيئة ضرورة اعطاء الأهمية للبعد العالمي، لان الاضرار بالبيئة لا ينتج تأثيره محليا على الفاعل فقط بل تمتد الى الانسانية في شموليتها. وعليه فأنه حينما حاولت السوسيولوجية ان تدرس البيئة كموضوع وجدت

ضالتها في السوسسيولوجييا القروية كمنطلق لدراسة علاقة الانسان بالطبيعة لتوسع مجالها لتتناول بعد ذلك البعد الكلي المتجسد في الاطار العالمي .

1.2- مفهوم البيئة:

ليس هناك تعريفا محددا جامعا للبيئة، يحدد نطاقتها المتعددة نتيجة العلاقات المتداخلة بين الكائنات الحية والوسط الذي تعيش فيه مختلف عوامل التأثير والتأثر، وعلى كامل المستويات، وبالتالي ليس من السهل إيجاد تعريف شامل لمصطلح البيئة، ونظرا لتباين هذه المفاهيم فإننا سنحاول أن نوضح هذه التعاريف متبعين في ذلك المجال الزمني ومجال الاختصاص.

1.1.2- المعنى اللغوي للبيئة:

البيئة لغة مشتقة من "بوأ" وهي في اللغة تأتي بعدة معاني منها:

-**المنزل أو الموضع:** فيقال تبوأت منزلة أي نزلت، وبوأ له منزلا وبوأه منزلا: فيقال هيأه ومكن له فيه.

- **الاعتراف:** يقال باء بحقه أي اعترف به

- **الزواج:** ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من استطاع الباءة فليتزوج"

- **التساوي والتكافؤ:** يقال باء دمه بدمه بواء، أي عدله وفلان بواء فلان أي كفؤه إن قتل به (منظور، 1999، صفحة 530)

ولو تفحصنا هذه المعاني نجد أن المعاني الأول هو الذي يتفق مع موضوعنا وهو أشهر المعاني.

2.1.2- المعنى الاصطلاحي للبيئة:

تُعرّف البيئة في الاصطلاح العلمي بأنها "ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار جميع الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان"

فالبيئة بهذا المفهوم تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء، هواء، وأرض، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1978، صفحة 41/31).

وبالرغم من شيوع ذلك اللفظ فإن استخدامه في البداية كان مقصورا على البيئة الطبيعية، كما جاء به هذا التعريف: "البيئة هي مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها"

والملاحظ على هذا التعريف أنه يركز على البيئة الطبيعية البيولوجية، وهو أقرب ما يكون إلى مفهوم Ecology ومن المهم أن نفرق هنا بين مفهومين كثيرا ما يتم الخلط بينهما وهما:

- **علم البيئة Ecology:** معناه العلم الذي يهتم بالجوانب الفيزيقية والبيولوجية للبيئة من أرض، وماء، وحيوان ونبات في تفاعلاتها المتداخلة

- **البيئة Environnement:** أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة إلى أن النظام البيئي هو الإطار الذي يعيش فيه الكائن الحي، ويؤثر فيه ويتأثر به، وتتمثل البيئة في كل ما يحيط بالكائن الحي من تكوينات نبات فيزيفية أو حيوية، ولذلك فهي كل متكامل، تكون مكوناتها في تفاعل مستمر ويشمل اطارها كوكب الأرض كله.

ومن هنا يتضح جليا أن البيئة Environnementأعمق وأشمل من المفهوم السابق علم البيئة Ecology وتعرف بأنها "الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته بما فيه من ظروف وموارد وأحياء وتؤثر عليه ويتفاعل معها"

وفي تعريف آخر نجد البيئة "تعني المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي والتفاعل، فالتفاعل متواصل بين البيئة والفرد والعطاء مستمر ومتلاحق" (القصاص، 1980، صفحة 33).

تبين لنا من التعريفات السابقة أن البيئة شملت كل ما يحيط بالإنسان، فهي تعني الوسط الكلي الذي يولد فيه الإنسان ويتفاعل معه، كما أن تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم البيئة مرتبط بتعدد الزوايا التي نظر منها للبيئة ومكوناتها حيث ركزت بعض التعريفات على البيئة الطبيعية، وركز البعض الآخر على علاقة الإنسان والبيئة، ومن ثم إعطاء أهمية متوازنة لكل من البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.

2.2- مفهوم التنمية المستدامة

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة، التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم، لكن مع بداية عقد الثمانينيات أخذ البعض يطرح التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد.

برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستديمة، ففي هذا التقرير الذي صدر عام1981 تحت عنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة". تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستديمة، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها، وكما جاء في هذا التقرير فإن التنمية المستدامة هي "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"

والملاحظ على هذا التعريف أنه تأثر بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يكرر على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرضي الزراعية والسعي من أجل الابقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها.

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير استراتيجيا المحافظة على الموارد الطبيعية، فإن مفهوم التنمية المستديمة وجد أكبر سند له في كتاب **مستقبلنا المشترك** الصادر عام 1987 كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تعرف التنمية المستدامة بأنها" قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات".

لقد ساهم كتاب "مستقبلنا المشترك" في توضيح وتحديد معنى التنمية المستديمة، وساهم في عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية و علماء البيئة لتطوير أسس ومبادئي التنمية المستديمة، كما أصبحت الأبعاد العميقة للتنمية المستدامة بعد نشر تقرير كتاب مستقبلنا المشترك من أكثر المفاهيم تداولا وأوسعها انتشارا، فسرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى الجامعات ومراكز البحث ومن ثم إلى الدوريات وحتى المجلات الشعبية وغير المتخصصة وأصبح جزءا من اللغة العامة والدارجة.

وقد جاءت قمة الأرض لتخصص بالكامل من أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم، ولتعلن أن التنمية المستديمة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة وفي محل النشاط الاجتماعي والاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب.

وقد جاء مفهوم التنمية المستديمة من خلال تقرير عمل مؤتمر" ريودي جانيرو" المعروف بقيمة الأرض" سنة 1992 "إن البشر هم محل التنمية المستدامة ؛ ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء أن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989).

كما عرفها المفكر "جون بيار هوي "التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظيم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"

أما المفكران " ساتو" و" هير ياما" فقد عرفا التنمية المستدامة بانها " تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الاحتلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي" (الخولي، 2002، صفحة 54/51).

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التنمية المستدامة هي تنمية تقي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها، وبالأخص الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم التي يجب أن تمنح أولوية مطلقة، وبهذا نصل إلى لب القضية ألا وهو تنظيم التفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والبيئية الطبيعية، والتي تعد من المتطلبات الأساسية للتنمية في أي مجال، بحيث تبقى القاعدة البيئية في حالة توازن في نهاية المطاف، وإن استمرار هذا التوازن بعدم الإخلال به لفترات محدودة يعني الاستدامة.

أما الأستاذ "كمال رزيق"، فقد أكد أن تفعيل الحكم الراشد ضروري لتفعيل التنمية المستدامة حيث عرف التنمية المستدامة بقوله "إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن الناحية النظرية

التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، والتنموي، وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها، من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، فرغم الجهود الكثيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى العارضة والمشاركة الشعبية إلا أن هناك نقائص مازالت كبيرة، منن حيث تراجع المشاركة الشعبية، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وتشديد القيود على وسائل الإعلام، وكذا منظمات المجتمع المدني، فالدول العربية (على سبيل المثال) لا يمكنها تحقيق تنمية مستدامة على الرغم من ثرواتها الكبرى إن لم تحقق الحكم الراشد الصالح.

من خلال هذا نلاحظ في هذا التعريف أن الحكم الراشد الصالح ضروري من خلال ما تقدم من تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول أنه يصعب علينا الإلمام بها جميعا لحداثة اعتماد المصطلح وعذرية البحث فيه، حيث أن المصطلح لا يزال من دون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح أساسا مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة، وبما يضمن استدامتها فإن الحقيقة التاريخية هي أن رعاية البيئة تقع في قلب التنمية المستدامة،"

3.2- من المشكلات الطبيعية الى الإشكالات المجتمعية:

أصبحت المشكلات البيئية، منذ أن صارت من الاشكالات التي يهتم بها الحقل العلمي، تعد من مجال اختصاص العلوم الطبيعية، لان هذه العلوم اهتمت في بادئ الامر بالتغيرات التي طرأت على البيئة عبر مختلف الحقب الجيولوجية والبيولوجية طويلة المدى، محاولة فهم وتفسير تلك التغيرات ، كما سعت فيما بعد الى دراسة دور تدخل الفعل البشري وأثره في البيئة، بتجاوزها البعد الفزيائي(Déleage, 2006, p. 201/202) .

وانتقلت باهتماماتها، في خطوة أكثر عمقا، الى قياس مدى تأثير العوامل التكنولوجية والبشرية في مختلف الجوانب البيئة: من تغيرات مناخية وتدهور للنوع البيولوجي وتراجع لمخزون الموارد الطبيعة، وتكاثر المخاطر على الانسان والطبيعة.

ولكن بالرغم من ادماج الاهتمام بالحقل البيئي ضمن مجال علوم الطبيعة، اعتبارا الى تقسيم الحقول المعرفية بين ما يهتم بالإنسان وبين ما يهتم بالطبيعة؛ نظرا الى اختلاف تناولهما للمواضيع من ناحية المنطلقات الابستيمولوجية، وكذا المناهج المتبعة.

إلا أن مؤسسي علم الاجتماع، قد تفطنوا لتأثير الى الجانب الطبيعي في الإنسان حيث تأثر الأول بفعل الثاني، واذ لم يعطوه الأهمية الكافية (Boudas, 2008, p. 49) اتساقا مع الحدود التي كانت قيد التشكل بين مختلف العلوم والقيادة بين الأطر الابستملوجية السائدة وتمشيا مع ما كانت تقتضيه المتطلبات الاجتماعية.

عندما طفت المشكلة البيئية على المستوى الاجتماعي وفرضت نفسها بقوة على الكائن البشري، أخذ بعض الباحثين الاجتماعيين على عاتقهم مهمة جعل المعطى الطبيعي (البيئة) كعامل أساسي ومتغير مأثر في الظواهر الاجتماعية .

4.2- السوسيولوجيا والبراديغم الاجتماعي عند المؤسسين:

كان هم رواد السوسيولوجيا تأسيس عالم يهتم بالمجتمع ويتميز عن باقي العلوم التي سبقته في تأسيس موضوعها ومنهجها.

إن كلا من اميل دركايم وماكس فيبر قد اوليا اهتماما كبيرا لوضع الاطارات البراديغمية لعلم الاجتماع: فقد ركز الأول على ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال مكونها الاجتماعي "تشيئ الظاهرة الاجتماعية أما الثاني فقد أكد أهمية اعطاء الاولوية للفعل عند الفاعل الاجتماعي وقد بقي هذا البراديغم موجها لكل ميادين علم الاجتماع لمدة طويلة، لكن استفحال المشكلة في العقود الاخيرة ، وفشل العلوم الطبيعية والتقنية في تقديم الحلول الناجعة لها نظرا الى التأثير السلبي المتزايد للفعل البشري فيها، وكذلك الانعكاسات السلبية لتفاقم التوازن البيئي على الانسان بالنتيجة، جعل علماء الاجتماع يعدون النظر في البراديغم الاجتماعي بإدماج البعد الطبيعي في التحليل الاجتماعي للظاهرة البيئية.

لذلك عدت المسألة البيئية اشكالية لا يمكن فهمها أو التعامل مع تأثيراتها المجتمعية عند استحضار البعدين الطبيعي والاجتماعي معا على سبيل المثال، ترتب عن تزايد الطلب على المواد الاولية الاحفورية لتلبية حاجات الاقتصاد الصناعي العالمي(الجانب الاجتماعي) احتباس

حراري(الجانب الطبيعي) وهو ما تسبب كذلك في تغيرات مناخية كبيرة (الجانب الطبيعي) التي أثرت بدورها في طبيعة استقرار المجتمعات وطريقة استهلاكها ونماذج تعاملها مع المخاطر الناتجة من تلك التغيرات (الجانب الاجتماعي) (أحمد علي سالم وأخرون، 2018، صفحة 147).

وقد بادر بعض رواد السوسيولوجيا البيئية الامركيين، وفي مقدمتهم "ريلي دونلاب" و « Riley Dunlap »"وليام كاتون" « William » Catton الى نقد البراديغم الاجتماعي أي براديغم الاستثناء الانساني المبني عل المبادئ الأربعة التالية:

أ- البعد الثقافي هو الذي يجعل الكائن البشري كائنا استثنائيا على غيره من الكائنات الحية.

ب- الثقافة في تحول دائم، وتغيرها اسرع من تبدل الجوانب البيولوجية

ت- اختلافات الكائن البشري نتاج مجتمع اكثر مما هي عناصر طبيعية وتغيرها أو الغاؤها خاضعة للدنامية المجتمعية

ث- وأخيرا يسمح التراكم الثقافي بالتطور الدائم، كما يعطي للكائن البشري القوة لحل كل المشاكل الاجتماعية

ونظرا إلى كون هذا البراديغم لا يستقيم وما يتطلبه تحليل الظواهر البيئة اقترحا هذان الباحثان براديغما جديدا ليجعل من البعد البيئي بعدا أساسيا في التحليل السوسيولوجي وأطلق عليه البراديغم الايكولوجي الجديد (New ecological paradigm-NEP) يستند الى العناصر الأساسية التالية:

- يمتاز الكائن البشري بخصائص حصرية (الثقافة والتقنية...) لكنه يضل مشاركا وبطريقة ترابطية مع بقية الكائنات في النظام الأيكولوجي العام

- تتأثر الظواهر الانسانية ليس فقط بالعوامل الاجتماعية والثقافية، بل تخضع كذلك للعلاقات السببية أو التأثيرات أو ردود الأفعال المعقدة داخل نظام الطبيعة؛ بمعنى أن أفعال الانسان لها نتائج عديدة غير متوقعة

- يعيش الكائن البشري في بيئة بيوفزيائية محدودة تفرض على أفعاله قيودا فيزيائية وبيولوجية كبيرة.

وبالرغم من قوة الابتكار عند الكائن البشري الى درجة اعتقاده بلا محدوديتها، لكن محدودية الموفور الايكلاوجي لا يمكن تجاوزها أو إلغاؤها (أحمد علي سالم وأخرون، 2018، صفحة 148).

وهكذا تكون سوسيولوجيا البيئة قد أسست قاعدتها البراديغمية الجديدة بإدماج المعطى الطبيعي في التحليل الاجتماعي للظواهر البيئية.

5.2- الأبستمولوجيا وتقسيم الحقول العلمية:

من المميزات الأساسية للعلوم الحديثة التزامها بتحديد مجالات تخصصها: أي مجال اشتغالها وبيان طرق تناولها لموضوعاتها، اذ نجد ان تقسيم العمل العلمي تأسس على الفصل بين علوم الطبيعة وعلوم الإنسان، وهذا التقسيم كان له انعكاسات على استقلالية الأسس الابستمولوجية التي سوف تستند إليها مختلف الحقول العلمية، وطبيعة جوانبها المؤسساتية وسياقات تطوراتها اللاحقة (الحمد وصباريني، 1989 ، صفحة 26)، فالسوسيولوجيا في بدايتها حصرت اهتماماتها على دراسة وتحليل وتفسير كل ما هو مجتمعي استنادا الى البعد الاجتماعي، لكن تفاقم المشكلة البيئية نظرا الى ارتباطها بحقول معرفية مختلفة، بما تستوجبه من استحضار لأفاق معرفية متعددة بعيدة من مجال تفكير الباحث الاجتماعي المحدود بتخصصه، وهذا ما سيفرض على الباحث السوسيولوجي في بداية 1970 البدء في صياغة أسس ابستمولوجية ومفاهيم ونظريات وبراديغمات تأخذ في الحسبان تداخل البعدين الثقافي والطبيعي ، وتتجاوز التقسيم الكلاسيكي للعلوم، في الوقت ذاته؛ حيث كان قصور العلوم الطبيعية جليا في اقتراح حلول مستدامة للمشكلة البيئية المتزايدة في التفاقم بالاقتصار على بعدها الطبيعي، وأمام عجز الحقول العلمية ولتجاوز هذا الاخفاق لجأت مختلف هذه التخصصات الى التخلي عن تلك التقسيمات بالاعتماد على التحليل المتعدد التخصصات الى التخلي عن تلك التقسيمات بالاعتماد على التحليل المتعدد التخصصات وابتكار مقاربات جديدة مؤسسة على منطلقات ابستمولوجية تتلاءم وطبيعة الموضوع البيئي (Heinrichs and Matthias Gross, 2009, p. 1)

6.2- من الظواهر القروية الى المخاطر العالمية:

شكل الانسان منذ وجوده على المرة الارضية، جزءا من مجالها الى حد أن أعتبر حلقة فقط في مسلسل التطور الطبيعي لها، ولحقب طويلة ظل استعماله للطبيعة متسما بالتناغم مع متطلبات التنمية المستدامة وضمان الاستمرارية والديمومة للكل، لكن عصرنة الانسان لأدوات استغلاله

للموارد الطبيعية واستعماله لتكنولوجيا انتاج متطورة، وضعت التوازن الطبيعي موضع خطر، سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي (داروين، 2012، صفحة 147).

3- التنمية بين الاستدامة الاجتماعية، واعادة الانتاج للبناء الاجتماعي للمجتمع:

في ظل التحول الذي حصل في توظيف مفاهيم التطور والنمو والحداثة والتحديث، عرف مفهوم "التنمية" ذاته تغييرات مهمة أغنت دلالاته، ففي البداية اقترنت التنمية في مختلف توظيفاتها بالنمو الاقتصادي، حيث اتفقت مختلف الاتجاهات الفكرية على اختزال التنمية في مستوى اقتصادي محض، لكن كان من الضروري الرجوع الى منطلقات واضحة وبديهية، ولا سيما أنه تم اكتشاف عدة مستويات للتنمية، وبالتالي أضيفت عدة نعوت لكلمة التنمية.

إذ اقترن مفهوم التنمية منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين، والى حد الآن بعدة نعوت، وكان مفهوم التنمية غير كاف وحده للتعبير عن واقع الحال الاجتماعي، وإمكان تجاوزه، فأضيفت له تارة الاقتصادية وتارة الاجتماعية وتارة الثقافية، وتارة الإنسانية وأحيانا المحلية، أو المجالية ... ويضاف إلى هذا السجل الطويل صفة الاستدامة، وحاليا نتحدث عن تنمية مستدامة بيئية ، قادرة على الاستمرار وممكن اطالة أمدها(ويمكن التعبير عنها بالكلمة)« Ecodevloppement » وكل هذه الاشكال من التنمية يشكل الانسان محورها الاساس، أو كما تعبر عنها الوكالة الدولية للتنمية "بالتنمية البشرية"؛ وكأن التنمية لا يمكنها أن تكون كذلك (Yves Goussaut, 1982, pp. 237-243).

وفي هذا الصدد يمكن القول انه عندما تنخفض عادة قيمة عملة "ما" يتم حذف صفرين أو ثلاثة من رقمها، وقد حان الوقت لفعل ذلك بالنسبة الى التنمية، وأن نقوم" بثورة دلالية " وذلك من خلال الرجوع الى كلمة " التنمية "بدون نعت أو صفة مضافة، ولكن شريط أن يتم تعريفها- أي التنمية- كمفهوم متعدد التخصصات العلمية، ولسنا بحاجة الى سرد كم هائل من التعريفات التي أعطيت للتنمية.

إن التنمية هي قبل كل شيء سيرورة تحريرية للفرد من قيود الجهل والفقر والاستبداد بالمعنى الحقيقي للكلمة، بمعنى أخر هي إزالة كل العقبات المؤسساتية والسياسية والثقافية للتطوير وتكامل شخصية كل أفراد المجتمع، كما يجب الإقرار بخاصية التنمية بوصفها سيرورة تحويلية، فضلا عن

إدراكها بأنها سيرورة للتأهيل الاجتماعي، وانطلاقا من هذا يمكن الحديث عن إمكانية تنمية مجتمع ما على أساس ثلاث عناصر:

أ- القدرة على التفكير في اقامة مشروع تنموي يشمل المجتمع بأكمله

ب- وجود بنى سياسية وإدارية قادرة على تنفيذ المشروع والسهر عليه بكل شفافية وتحت المراقبة الديمقراطية للمجتمع

ت- وجود جهاز للإنتاج يستطيع أن يوفر للبلاد القدرة على مواجهة ضغوط النظام الاقتصادي العالمي، كما يجب التعامل مع التنمية على أنها سيرورة منفتحة على التاريخ وليست(محطة) نهائية مرغوب فيها ومطلوبة لذاتها (Lombard, 1982, pp. 241- 251).

إن قضية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة هي قضية مجتمعية « SOCIETALE » ككل، نتعرف من خلالها

أولا؛ على العوائق "المعرفية" التي من خلالها نفكر وننتج مفاهيمنا وتصوراتنا حول " التنمية المستدامة".

وثانيا؛ نتعرف على العوائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون تطور المجتمع، وتحديثه في شموليته وفي ضوئها يتعرف المجتمع الى تاريخه السوسيو- اقتصادي؛ ومن خلالها تناقش إمكاناته المادية و موارده الطبيعية الحالية والمستقبلية؛ وبواسطتها يتم تناول كل الأنساق الاجتماعية: تربوية وثقافية واقتصادية وقانونية، فضلا عن تعرضها لدراسة الأنماط المجتمعية الكبرى الريفية والحضرية؛ وتحفز الباحثين على تطوير بعض الأطر التصويرية أو التعريفات المحددة لنماذج التنمية والسياسات الإنمائية.

إن فهم ظاهرة " التنمية المستدامة" لازال بحاجة إلى تصور جديد في مجتمعاتنا العربية عبر نوع من الدراسات السوسيولوجية التحليلية النقدية، ونعتقد أن الخطوة الأولى في هذا السبيل هي توضيح الأهداف و المبررات السياسية الكامنة وراء معظم " النماذج" التنموية المطروحة في سوق التداول العملي والنظري، كل ذلك من أجل الوصول الى مقاربة سوسيولوجية تؤكد العناصر البنائية للتنمية مستندة في ذلك إلى فهم حقيقي لتاريخ وجود المجتمعات "متقدمة" و"مصنعة" و" ديمقراطية" جنبا الى جنب مع مجتمعات تتسم من جهة بالفشل والارتباك في جل مشاريعها التنموية، وتتسم من جهة

أخرى إما بالاستبداد وإما بعدم الاستقرار السياسي (أحمد علي سالم وأخرون، 2018، صفحة 133).

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نظرية سوسيولوجية خاصة بالتنمية المستدامة، وانما هناك نظريات تتعلق بالظواهر والتفاعلات المجتمعية؛ فالتنمية عملية تحاول أن تتجسد جزئيا من خلال الملاحظة المتكررة بأن التنمية تتطلب إحداث تحولات نوعية في البناء الاجتماعي للمجتمع، ولكن ليس كل تغير اجتماعي هو بالضرورة تنمية، فالاهتمام بالتنمية أو التحديث لم يعد قضية تشغل رجال الصناعة او الاقتصاد او النخبة السياسية على اختلاف مشاربها؛ بل أصبح يمثل ميدانا يتعاظم شأنه في حقل الدراسات السوسيولوجية، إما لكونه الامتداد الطبيعي للدراسات التغير الاجتماعي، أو الثقافي أو لكونه يثير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق باصطلاحات قطاعية متعددة ومختلفة (الصحة والتعليم والاقتصاد، والقضاء...)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن سوسيولوجيا التنمية المستدامة تتطلب، تحقيق الفهم المعمق لعدد من الموضوعات، مثل التاريخ والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي التدرج الطبقي الاجتماعي وأنساق الأنشطة المختلفة، وأدوار الناس ومراكزهم وضوابط السلوك وقضايا عديدة، حيث تسعى السوسيولوجيا إلى فهمها وضبطها علميا؛ لهذا لا يهتم المدخل السوسيولوجي بالعمليات التنموية في حد ذاتها، وإنما يهتم بالتنمية البشرية من خلال تغيير ملائم وهادف لأبعادها المختلفة.

كما يرى الباحث السوسيولوجي أن منظوره يمكن أن يحقق تكامل التناول الصحيح للتنمية، ويظهر قصور المداخل التقليدية والاقتصادية بالخصوص– مثل "مراحل النمو عند روستو Rostow " ذلك لان التنمية الاقتصادية اذا كانت مطلبا أساسيا أو مبدأ لمساندة التنمية الشاملة، فإنها تعتمد على عدد من المتغيرات الطبيعية والاجتماعية مثل الاتجاه نحو التجديد والاستعداد لاستخدام وتطبيق نتائج العلوم الاجتماعية والطبيعية، وتبلور قيم الرفاهية في حياة المجتمع في الوقت الذي يسعى فيه من اجل التقدم المادي (زيدرمان، 2006، صفحة 234).

وكما أشرنا من قبل تهدف التنمية الى استثارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط، وهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير الثقافي الذي يستند الى قيم الحداثة والعقلانية وتحرر الفرد من قيود الفكر الغيبي "تدجين العقول"، كما يرتبط التغير بأهداف المجتمع التابعة من أيديولوجيا تصنع شكل النظام التربوي والاجتماعي والاقتصادي وبطبيعة المشاكل القائمة وتوافر الإمكانات المتعددة الأنواع

القادرة على مواجهتها، وبمستوى الطموح المتمثل بتطلع واقعي مستند إلى القدرة على تنمية ايجابية واضحة.

تتطلب سوسيولوجيا التنمية تحقيق الفهم المعمق لعدد من الموضوعات التي ترتبط بالمؤسسات التعليمية والبرامج التربوية، في ترابطها الوثيق بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادية والتدرج الطبقي والاجتماعي، وأنساق الأنشطة المختلفة وأدوار الناس ومراكزهم وضوابط السلوك، وقضايا عديدة يجب ان يستحضرها الباحث السوسيولوجي؛ لهذا لا يهتم المدخل السوسيولوجي بالعمليات التنموية في حد ذاتها، وإنما يهتم بالتنمية البشرية من خلال تغيير ملائم وهادف لأبعادها المختلفة.

4- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يحب أن يستند تعريف التنمية المستدامة الى المبادئ المتضمنة في الاستدامة، ونعني بها الولوج إلى مجوعة الخيرات والخدمات، وتطوير وتقوية كل القدرات على اختلافها، التوزيع المنصف للموارد المتاحة والمتوارثة بين جيل وأخر؛ وعلى أساس هذه المبادئ يقتضي مفهوم الاستدامة تطورا منتظما ومصاحبا ومحافظا على المكتسبات فيما يتعلق للاستجابة للحاجات وتطوير القدرات المتاحة للأفراد.

إن التنمية بطبيعتها تعكس تغيرات بنيوية تمس البناء الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع في شموليته، وفي هذا السياق فان الحديث عن الاستدامة الاجتماعية يستلزم إبراز وتحليل المستويات التي تتجسد فيها ذات الاستدامة،

فما هي أبعاد استدامة التنمية؟

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إجراء تقدم ملحوظ في التنمية المستدامة (المستهدفة)، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئة والتكنولوجية.

1.4- الاستدامة الاقتصادية:

التي تتجسد في النمو المضطر الذي يتم من تلقاء ذاته، وتستمد هذه الاستدامة الى المبادئ الماكر- اقتصادية (توازن الميزانية، التوازن في ميزان الإرادات التحكم في التضخم ...الخ) وكذا مراقبة

الاستثمارات (المساعدات المالية وضبط معدلات الاستثمارات القطاعية، وضبط مستوى الانتاجية ومعدلات الاستهلاك والادخار)، والتي تسعى عموما الى الرفع من ترشيد النمو، والحيلولة دون تكاليف المديونية التي تثقل كاهل الأجيال اللاحقة وعموما والاستناد للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جو هانسبرغ" سبتمبر 2002" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها فإن الاستدامة الاقتصادية تكون في المجالات التالية:

* **في مجال المياه:** ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

* **في مجال الغذاء:** رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير.

* **في مجال الصحة:** زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والرقابة وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.

* **في مجال المأوى (السكن والخدمات):** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.

* **في مجالات الطاقة:** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي.

* **في مجال التعليم:** ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.

* **في مجال الدخل:** زيادة في الكفاء الاقتصادية وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي (الطاهر، 2013، صفحة 80).

إن الاستدامة الاقتصادية لا تتم إلا من خلال التركيز أساسا على مفهوم البيئة الاقتصادية، وذلك من خلال الهيكل الاقتصادي العام للدولة، ونمط توزيع الثروة الاقتصادية، والتحولات الاقتصادية ونمط السوق والمالية العامة للدولة ومدى سلامتها، وكذلك معدلات التوظيف بالنسبة للسكان ومستويات معيشتهم، فالتفكير في الاستدامة والرفاهية بين الأجيال يتطلب ضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت وذلك يتوقف التغيير في رصيد الأصول أو الثروة مع مرور الوقت.

كما أنه هناك ما يميز بين نوعين من القيود على النمو؛ التنوع الأول قيود ضعيفة على النمو والتي يطلق عليها اسم "الاستدامة الضعيفة" والتي تفترض أن الأصول قابلة للإحلال فيما بينها تماما، أما النوع الثاني فهي القيود القوية على النمو والتي تعرف باسم بعض الأصول الطبيعية أو بعض الوظائف التي تؤديها هذه الأصول مثل دعم الحياة العالمية لا يمكن استبدالها بغيرها.

2.4- الاستدامة البيئية:

والتي تركز على الحد من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد كاقتصاديات الطاقة والحفاظ على رأس المال الطبيعي للأجيال اللاحقة، وعلى هذا الأساس تم التفكير في مجموعة من ضوابط السلوك تجاه استغلال الموارد الطبيعية (مبادئ هارت ويك) .

عموما يتعلق الأمر هنا بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

1.2.4- قاعدة مخرجات:

حيث يجب هنا مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

2.24- قاعدة مدخلات:

وتشمل على:

- مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.
- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

وهذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق أساليب منها

أ- الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك ونعني بالحماية هنا الاستخدام الأكثر كفاءة مثل

استحداث وتبني الممارسات ، وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة البرية، وتلوث الأغذية.

ولعل أكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة، فيعارض بذلك قوانين الطبيعة وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وقليلة الإنتاج (Philippe & José, 2003, p. 38).

ب- المحيط المائي:

إن للنظم البيئة المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان، بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة؛ والتنمية المستدامة هنا تعني وضع حد للاستخدامات المبددة وحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الأيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه والاستخدام العقلاني للمياه الجوفية بما يسمح بتجددها.

ج- صيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي:

نلاحظ أن الأراضي القابلة للزراعة (البور) – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية، والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في بيئة مستأنسة، كما تتعرض الغابات المدارية والساحلية، وغيرها من الأراضي الرطبة للتدمير المستمر، وبالتالي انقراض الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية.

والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني صيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي حفاظا عليها للأجيال القادمة، وذلك نظرا لأهميتها البالغة في توازن النظم الأيكولوجية.

د- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

منذ منتصف القرن العشرين، برز مفهوم علمي مفاده أن « تراكما مفرطا لملوثات غير منظورة في الغالب تسمى غازات الاحتباس الحراري »، تؤثر سلبا على المناخ، وكان تراكم هذه الغازات يتواصل منذ بداية الثورة الصناعية، في مكان لا يمكن أن تراه وبشكل لا يمكن أن نلمسه أو نشمه، وغازات الاحتباس الحراري هدف وخصوصا ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصادر الإنسان في

الصناعة والمنزل ووسائل النقل؛ لم تكن تتجمع على جوانب الطرق أو في الأنهار أو داخل علب زجاجات فارغة؛ بل فوق رؤوسنا في الغلاف الجوي للأرض؛ فلو شبهنا الغلاف الجوي ببطانية تساعد على ضبط حرارة الأرض فإن تراكم ثاني أكسيد الكربون زاد من سمك تلك البطانية مما رفع من حرارة الأرض (فريدمان، 2009، صفحة 53).

- **في مجال المياه:** تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمشجعات المائية، والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية.

- **في مجال الغذاء:** تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

- **في مجال الصحة:** تهدف إلى ضمان لحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

- **في مجال المأوى (السكن) والخدمات:** تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية.

- **في مجال الطاقة:** تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري عادي النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.

- **في مجال التعليم:** تهدف إلى ادخل البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

- **في مجال الدخل:** تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (الطاهر، 2013، الصفحات 76-77).

لكن الاستدامة الاجتماعية ظلت مغيبة، ولا يتم الخوض فيها الا عندما بتعلق الامر بالفقر والاقصاء الاجتماعي، ولكن دون ربطهما بإشكالية التنمية المستدامة طبعا، وقد يعزى هذا الغياب الى صعوبة تحديد الاستدامة الاجتماعية التي تم استبعادها من النقاش والتحليل؛ ان مفهوم الاستدامة الاجتماعية يتطلب تحليل التفاعلات القائمة بين المستويات الثلاثة: البيئة والاقتصاد والمجتمع، بمعنى أخر من أجل صياغة مفهوم اجرائي لاستدامة الاجتماعية.

يجب الاهتمام ليس فقط بأثار الخيارات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي و لكن الوقوف بالدرجة الاولى عند الخيارات (أو القرارات) الاجتماعية وتداعياتها على مستوى البناء الاجتماعي للمجتمع في شموليته (أحمد علي سالم وأخرون، 2018، صفحة 136).

يمكن للسياسات الاقتصادية، حتى وان استندت إلى الاقتصادات المستدامة، ان تؤدي الى نتائج اجتماعية سلبية على شكل فوارق اجتماعية مثل الإقصاء الاجتماعي، وإضعاف الهويات المحلية وتحطيم التماسك الاجتماعي، وهو ما يحول دون التنمية المستدامة، وقد ينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بالبعد البيئي، بحيث تؤدي بعض سياسات حماية البيئة الى التقليل من مناصب الشغل أو المداخل ولاسيما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، وتصبح الاستدامة في كل حالة على حدة وظيفة للشروط المؤسسة من طرف الأبعاد الأخرى للتنمية.

ويمكن القول في الأخير أن اهتمامات سوسيولوجيا البيئة كانت بالحركات الاجتماعية البيئية، من منطلق التطرق لمسألة موضوع البيئة كميدان ضمن ميادين علم الاجتماع، حيث كان لهذه الحركات الاجتماعية الدور الكبير والبارز في بناء المسألة البيئية كموضوع اجتماعي.

5-الخلاصة:

كان لتسارع حركة التاريخ بفعل تغير في طبيعة علاقة الإنسان بالبيئة أن عرفت كل المجتمعات ديناميات وتحولات كبرى، وإن اختلفت في سرعتها وحدتها؛ وخصوصا بعد الثورة الصناعية والتأسيس لمجتمعات الحداثة، هذه الصيرورة المتسارعة كشفت عن اختلالات متعددة في علاقة الإنسان ببيئته، فطبيعة التنظيم المجتمعي أنتج لنا ظواهر سلوكية مؤثرة في التوازنات البيئية، فالمجتمع الاستهلاكي وتسارع وتعمق العولمة أنتج المشكلة البيئية على المستوى المجتمعي ، لكونها أصبحت تهديدا وجوديا للإنسان، يجب التعامل معه بجدية من خلال اعادة النظر في هذه التوجهات.

6- المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1. ابن منظور. (1999). لسان العرب (الإصدار 1). دار إحياء التراث العربي.
2. أسامة الخولي. (2002). البيئة والتنمية المستدامة. أبو ظبي: ، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية.

3. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1989). مستقبلنا المشترك، تر: محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج. سلسلة عالم المعرفة.

4. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (1978). الانسان والبيئة. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

5. عبد الفتاح القصاص. (1980). الانسان والبيئة الشعبية والقومية. القاهرة: اليونيسكو.

6. أحمد علي سالم وأخرون. (2018). *الانسان والبيئة ، مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية*. لبنان: بيت النهضة.

7. تشارلز داروين. (2012). *أصل الأنواع، تر: مجدي محمود المليجي*. القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة.

8. توماس فريدمان. (2009). *عالم حار ومسطح ومزدحم، تر: هاني تايري ونورما نابلسي*. بيروت.

9. رشيد الحمد، و ومحمد سعيد صباريني. (1989). البيئة ومشكلاتها. *عالم المعرفة*.

10.قادري محمد الطاهر. (2013). *التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق*. بيروت: مكتبة حسن العصرية.

11.مايكل زيدرمان. (2006). *الفلسفة البيئية، تر: معين شفيق رومية*. الكويت: عالم المعرفة.

2. المراجع باللغة الأجنبية

12. Déleage, J.-P. (2006). *Extension Du champ De L'écologie* (éd. 33, Vol. 2). Ecologie and politique.

13. Boudas, P. (2008). *l'Environnement, domaine sociologique* (Vol. 2). Bordeaux: LA Sociologie Française au risque de l'Environnement.

14. Heinrichs and Matthias Gross. (2009). *New Trends and interdisciplinary challenges in Environnemental Sociology.* New York.

15. Lombard, J. (1982, avril- juin). La Sociologie et le Développement. *Revue du Tiers Monde, 90*.

16. Philippe, J., & José, M. (2003). *Développement durable et devenir de l'homme.* Paris: l'harmattan.

17. Yves Goussaut. (1982). « Ou en est la Sociologie du Développement ? » . *Revue du Tiers Monde, 90*.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سالم نصيرة، (2022)، **الإشكالات البيئية والتنمية المستدامة كموضوع سوسيولوجي** ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ،المجلد 15 (العدد 02)، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص46-66.